بوابة الشرق
للابحاث الاقتصادية
ودراسات السوق

EAST GATE
ECONOMIC RESEARCH
& MARKET STUDIES

التعليم والاستثمار
في العراق

أعداد
فريق باحثين مركز بوابة الشرق

بأشراف
د. ابراهيم اديب ابراهيم
كبير باحثين مركز بوابة الشرق

الإصدار
يناير 2023

التعليم والاستثمار
في العراق

الفهرس

المواضيع	الصفحة
الفهرس	03
التعليم والاستثمار في العراق	04
أولا- مؤشرات التعليم في العراق للمدة 1971-2019	04
ثانيا: مؤشر الاستثمار المحلي	07
الأهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية ونوع القطاع لسنة 2019	09
مقارنة الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت والأهمية النسبية لتخصصات المقبولين في التعليم العالي في العراق لسنة 2019	11
الاستنتاجات	14
التوصيات والمقترحات	15

التعليم والاستثمار في العراق

إن التعليم والاستثمار يمثلا الركنين الأساسيين للتنمية الاقتصادية، ومن خلال تتبع مسار هذين المؤشرين في العراق، يتضح حجم الفرص الضائعة التي شهدها البلد منذ بداية عقد الثمانينات في القرن الماضي وعلى مدار أربعة عقود، شهد البلد خلالها حروبا خارجية وداخلية أدت لاستنزاف موارده المادية والبشرية، فبدل أن يستمر في مساره التصاعدي في مؤشري التعليم والاستثمار الذي تفوق فيها على صعيد إقليمي وعالمي، انحدر إلى مستويات متدنية للغاية على صعيد عالمي وإقليمي وباتت الفجوة التنموية بينه وبين البلدان النامية وبلدان العالم كبيرة للغاية، لقد خسر جيل كامل ثمار التنمية التي كان يفترض أن تنقله إلى مستويات عالية من الإنتاجية والتقدم العلمي، لكنه اليوم يعيش في ادنى مراتب التقدم المعرفي والاقتصادي، بل يعد اقل تقدما وأقل تعلما من الجيل الذي سبقه وهذا يخالف تماما النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي.

إن انخفاض مستويات التعليم لا سيما التعليم العالي، جنبا إلى جنب مع تدنى مستوى الاستقرار السياسي للبلد ساهما في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المادي، فمن يستثمر مع فرد منخفض التعليم والإنتاجية!، ومن يستثمر في ظل ظروف غير مستقرة ومضطربة!، إن وتيرة التنمية في البلد بطيئة جدا ومتعثرة مقارنة ببقية البلدان النامية والمتقدمة، وبرغم الموارد الكبير المتحققة من الفوائض النفطية، إلا أن البلد ما زال بعيدا جدا عن اللحاق ببلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا فضلا عن بلدان العالم الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي توضيح لتطور مسار التعليم والاستثمار في العراق.

أولا- مؤشرات التعليم في العراق للمدة 1971-2019.

يفتقر العراق لبيانات وافية عن مؤشرات التعليم الأساسية والمتمثلة بنسب القيد في مستويات التعليم المختلفة، إذ تتوفر بيانات سنوية كاملة عن نسب القيد في المراحل الأولية والثانوية والتعليم العالي منذ سنة 1971 ولغاية 1989، أما بعد هذه الفترة فالبيانات قليلة ومتوفرة لعدد محدود من السنوات بما لا يسمح باستخدامها لإجراء تحليل قياسي لبيان أثر التعليم في الاستثمار المحلي والأشكال (1) الى (3) تستعرض نسب القيد في مستويات التعليم الأولي والثانوي والعالي للعراق بالمقارنة مع مجموعات دولية ينتمي لها.

1- إجمالي نسب القيد في التعليم الأولي:

يتضح من الشكل (1) أن مؤشرات نسب القيد في التعليم الأولي منذ نهايات سبعينات القرن الماضي تدور حول 100% في العراق وباقي المجموعات التي ينتمي لها، مع وجود انخفاض عن هذا المستوى خلال تسعينيات القرن الماضي، ويمكن أن يكون ذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الأفراد في ظل الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق بعد غزو الكويت. كما أن آخر إحصائية عن نسب القيد في التعليم الأولي في سنة 2007 تشير إلى محافظة العراق على مستوى التعليم الأولي عند مستوى أعلى من 100% قليلا.

الشكل (1): إجمالي نسب القيد في التعليم الأولي

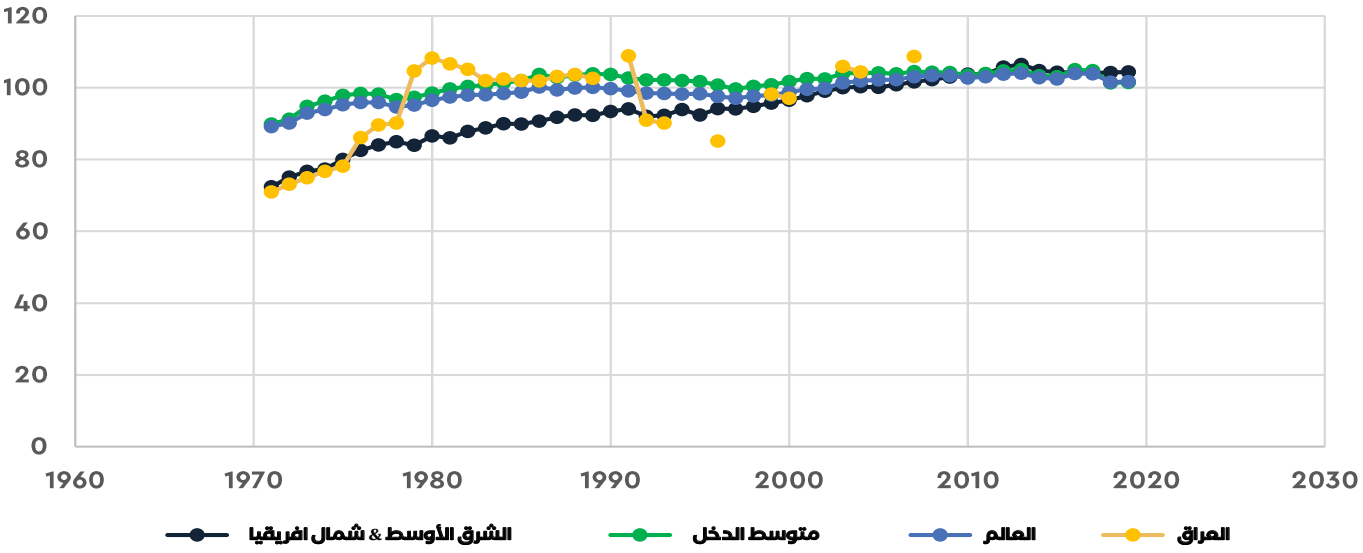

مصدر البيانات: World Development Indicators WDI

2- إجمالي نسب القيد في التعليم الثانوي:

يتضح من الشكل (2) أن العراق استطاع تحقيق قفزة في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي حتى تفوق على معدلات الالتحاق بالتعليم الثاني عالميا وذلك سنة 1982 مقتربا من معدل 55% ثم بدأ بعد ذلك بالتراجع حتى بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي سنة 1999 أقل من 35% وهو أدنى معدل مسجل لمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وقد عاد هذا المعدل للارتفاع حتى بلغ حوالي 54% سنة 2007.

الشكل (2): إجمالي نسب القيد في التعليم الثانوي

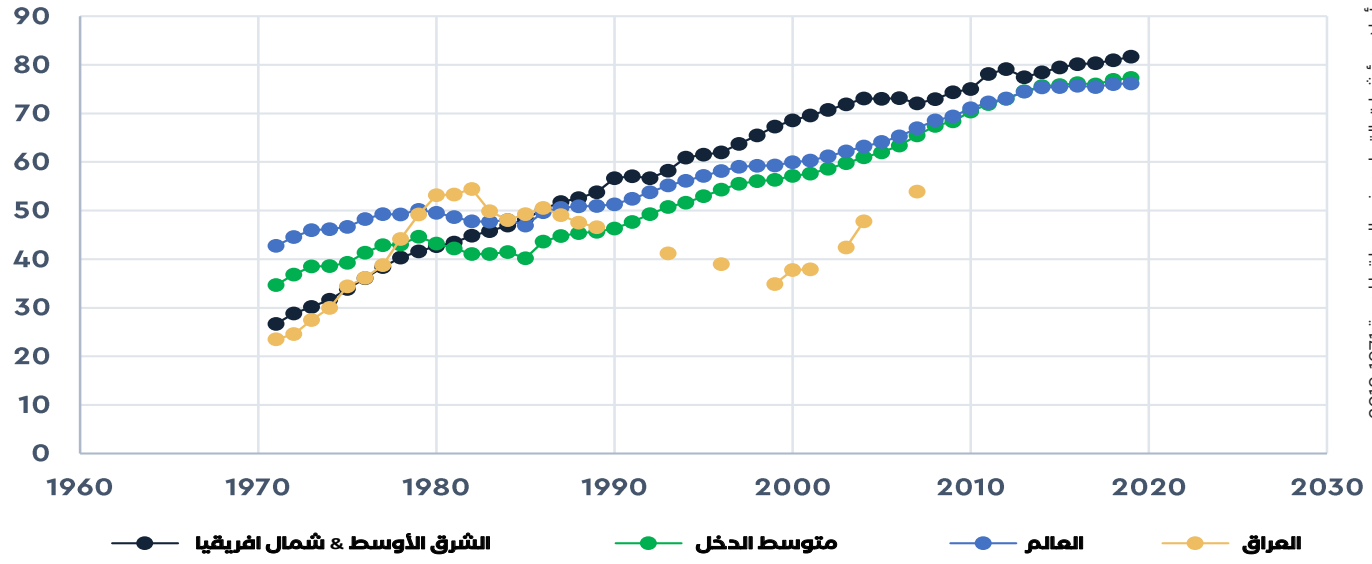

مصدر البيانات: World Development Indicators WDI

3- إجمالي نسب القيد في التعليم الثانوي:

يتضح من الشكل (3) أن العراق كان مواكبا لمتوسط لمستويات التعليم العالي في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حتى عام 1988 لكنه ما لبث أن تراجع وتوقف عن النمو لغاية عام 1999، ثم عاد بدأ القيد في التعليم العالي بالارتفاع مجدا ولكن بوتيرة أبطأ مما هي عليه على مستوى العالم ومستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ما أدى الى اتساع فجوة التعليم العالي بين العراق من جهة وبقية المجموعات الدولية التي ينتمي لها.

الشكل (3): إجمالي نسب القيد في التعليم العالي

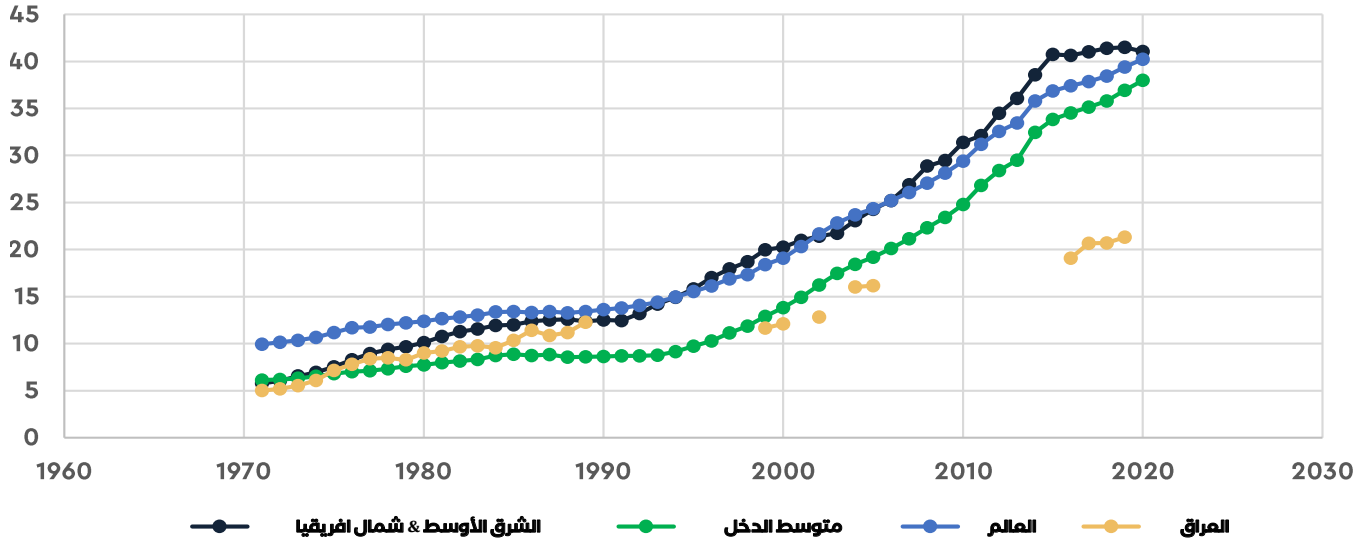

مصدر البيانات[1]: World Development Indicators WDI

ثانيا: مؤشر الاستثمار المحلي:

يتسم الاستثمار المحلي في العراق بالتقلب الشديد وعدم الاستقرار وذلك بفعل الظروف السياسية التي شهدها البلد منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ يظهر مؤشر التكوين الرأسمالي تذبذبا كبيرا خلال المدة 1981 ولغاية 2019 إذ يبدأ المؤشر بالانحدار الحاد منذ سنة 1980 ولغاية 1989 وهي الفترة التي شهدت حربا بين العراق وإيران، ثم يشهد صعودا كبيرا سنة 1990 ليبدأ بالانحدار نحو السالب سنة 1991 وهي السنة التي شهدت حرب الخليج الثانية، يعاود هذا المؤشر ارتفاعه مرة ثانية خلال المدة 1992-1996ثم يتراجع مقتربا من الصفر سنة 1997 وهي الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية مذكرة التفاهم أو ما يعرف باتفاقية النفط مقابل الغذاء والتي أدت لارتفاع سعر صف الدينار العراقي مقابل الدولار، يعود بعدها للارتفاع حتى سنة 2002 ثم ينخفض مجددا سنة 2003 وهي السنة التي شهدت سقوط النظام ودخول القوات الأمريكية، وبعد سنة 2003 يرتفع ثم ينخفض ليتراوح تذبذبه ما بين 10% و20% لغاية 2019 حيث تتجاوز نسبته 23%. هذا التذبذب الكبير

يعكس إلى درجة كبيرة الأحداث السياسية في البلد، ويعطي مؤشرا كبيرا على تأثير السياسة في النشاط الاقتصادي والتي قد تتوقف على العوامل الأخرى في التأثير على الاستثمار في ذلك متغير التعليم.

وإذا تم أخذ متوسط نصيب الفرد من إجمالي التكوين الرأسمالي يبدو التذبذب أقل حدة لكن في العموم فإن متوسط نصيب الفرد من إجمالي التكوين الرأسمالي في العراق سنة 1981 كان أعلى من المعدل العالمي أو المعدل على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكن شهدت تقلبات شديدة جدا وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي مر بها البلد. إلا أن التقلبات انخفضت حدتها بعد 2003، ومنذ 2007 بدأ متوسط نصيب الفرد من التراكم الرأسمالي بالتصاعد وصولا إلى سنة 2019.

[1] بالنسبة للسنوات 2016-2019 تم تقدير البيانات بالاعتماد على تقارير التعليم الجامعي والتقني في العراق الصادرة عن وزارة التعليم والبحث العلمي/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابع/ قسم الإحصاء، حيث تم اخذ البيانات الخاصة بعدد الطلبة المشتركين في الامتحان النهائي في التعليم الجامعي الأولي في الجامعات كافة والكليات الأهلية (باستثناء إقليم كردستان)، وتم قسمتهم على عدد السكان ضمن الفئة العمرية 24-20 لمحافظات العراق (باستثناء إقليم كردستان).

الشكل (4): إجمالي التكوين الرأسمالي منسوبا للناتج المحلي الاجمالي

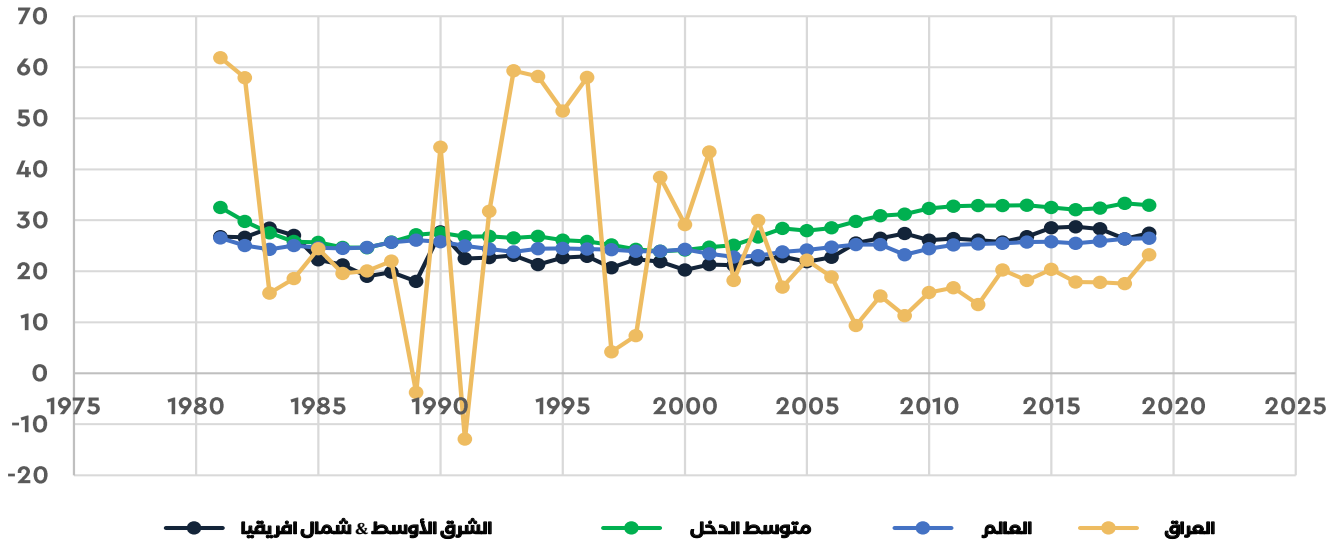

مصدر البيانات: World Development Indicators WDI

الشكل (5): متوسط نصيب الفرد من إجمالي التكوين الرأسمالي

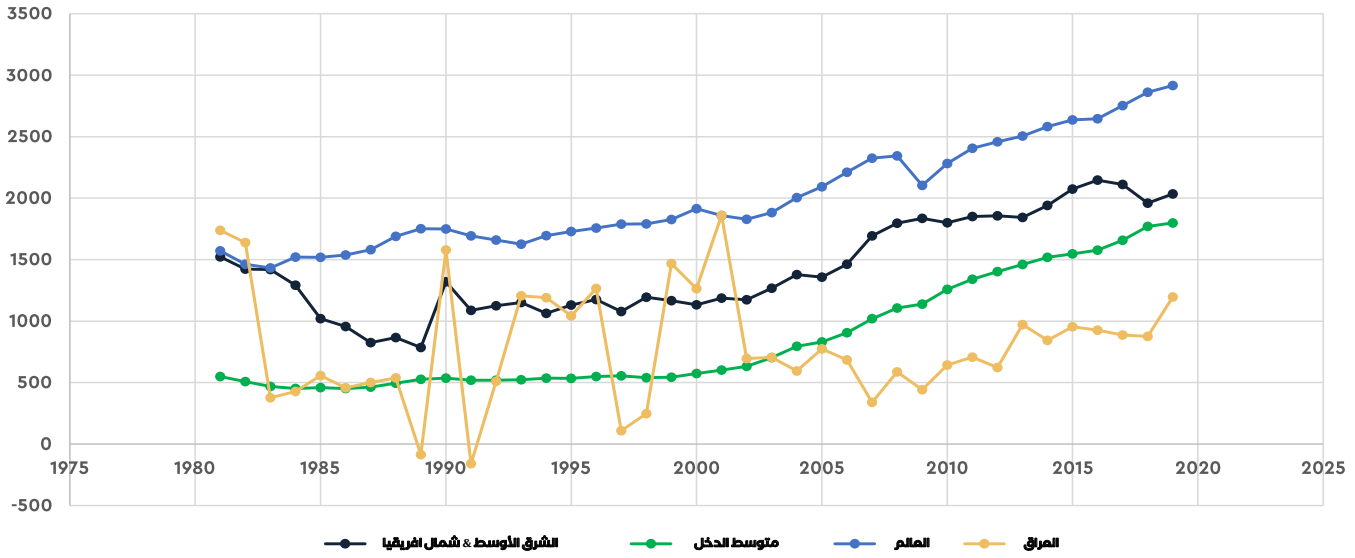

مصدر البيانات: World Development Indi

الأهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية ونوع القطاع لسنة 2019:

يتسم الاقتصاد العراقي بالاعتماد الكبير على القطاع العام في عملي توليد الدخول وبناء رأس المال، ويظهر ذلك بوضوح في الأهمية النسبية للقطاع العام في عملية تكوين رأس المال الثابت الذي بلغت مساهمته في تكوين رأس المال الثابت 79% سنة 2019 في مقابل 21% للقطاع الخاص، كما تستحوذ صناعة النفط الخام على الحصة الأكبر من الاستثمارات في القطاع العام إذ بلغت حصتها من تكوين رأس المال الثابت 54% سنة 2019 مقابل 46% لبقية القطاعات مجتمعة وفي مقدمتها قطاع الخدمات مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والماء، ويمكن العودة إلى الشكل (7) لمعرفة الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام، أما القطاع الخاص فتتركز استثماراته في قطاع ملكية دور السكن التي استحوذت على 51% من تكوين رأس المال الثابت في مقابل 49% لباقي القطاعات في مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 20% وقطاع النقل والاتصالات والتخزين بنسبة 14% ثم تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه بنسبة 10%، ويمكن العودة إلى الشكل (8) لمعرفة الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص.

الشكل (6): الاهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام لسنة 2019

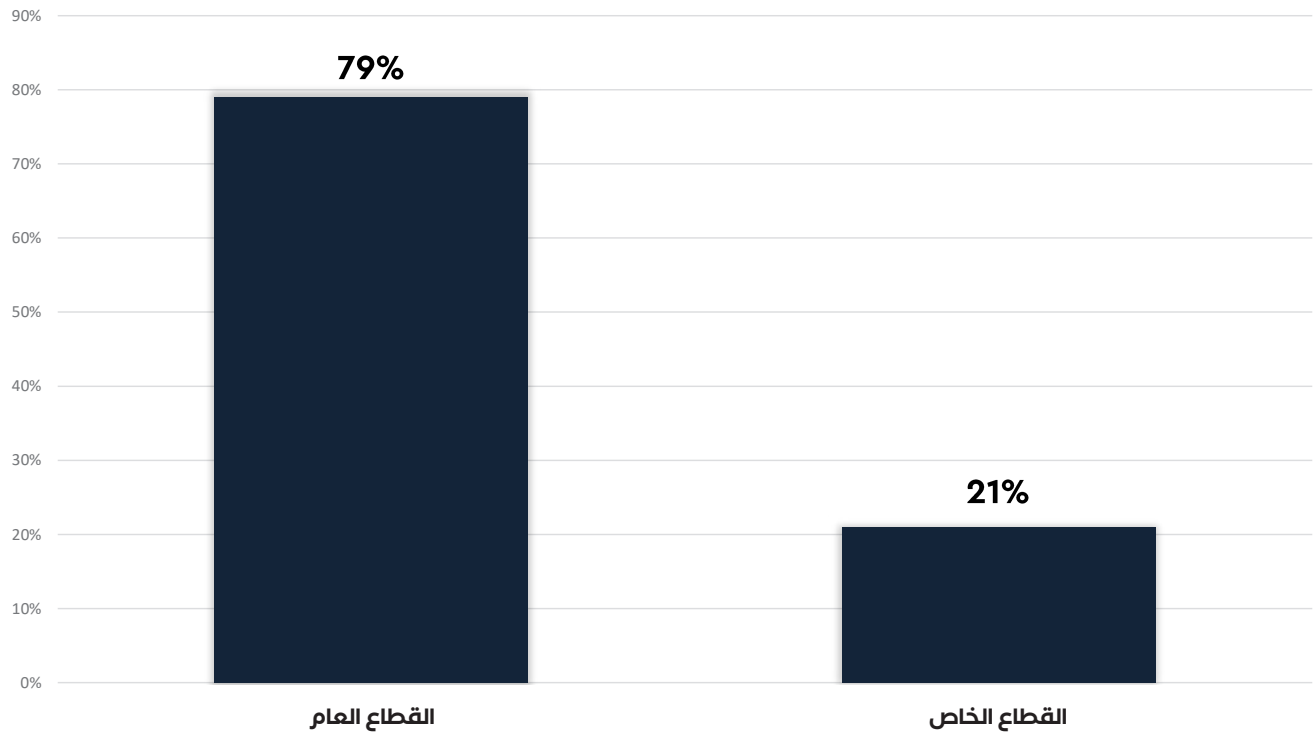

مصدر البيانات: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2019

الشكل (7): الاهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام لسنة 2019

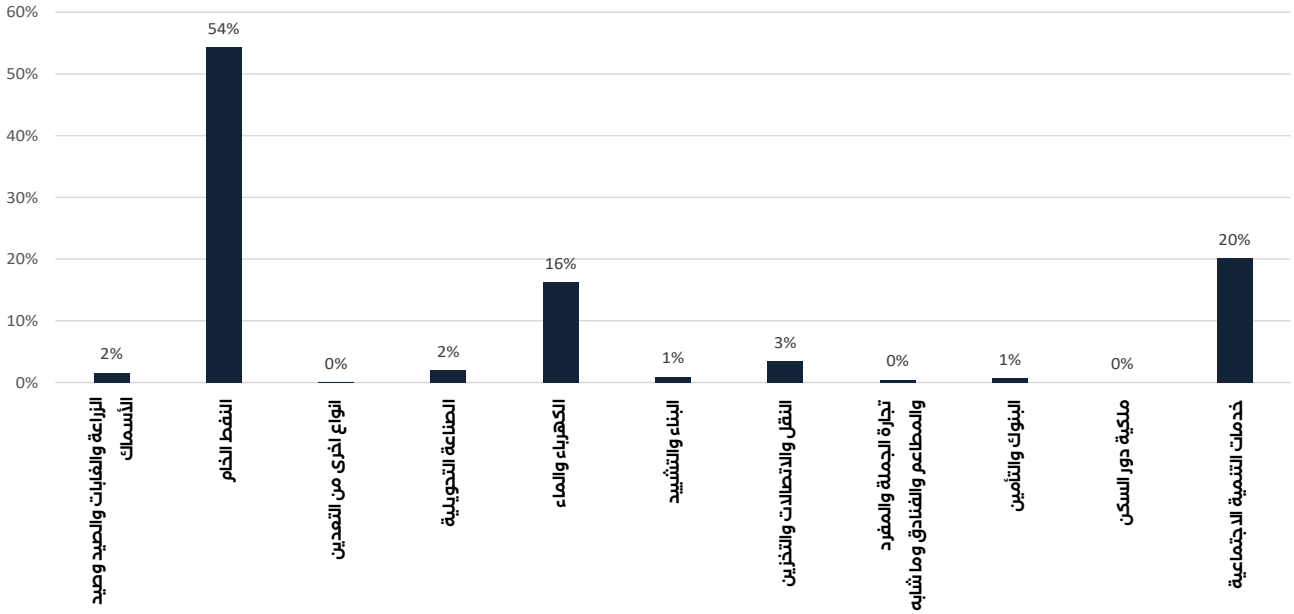

مصدر البيانات: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2019

الشكل (8): الاهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص لسنة 2019

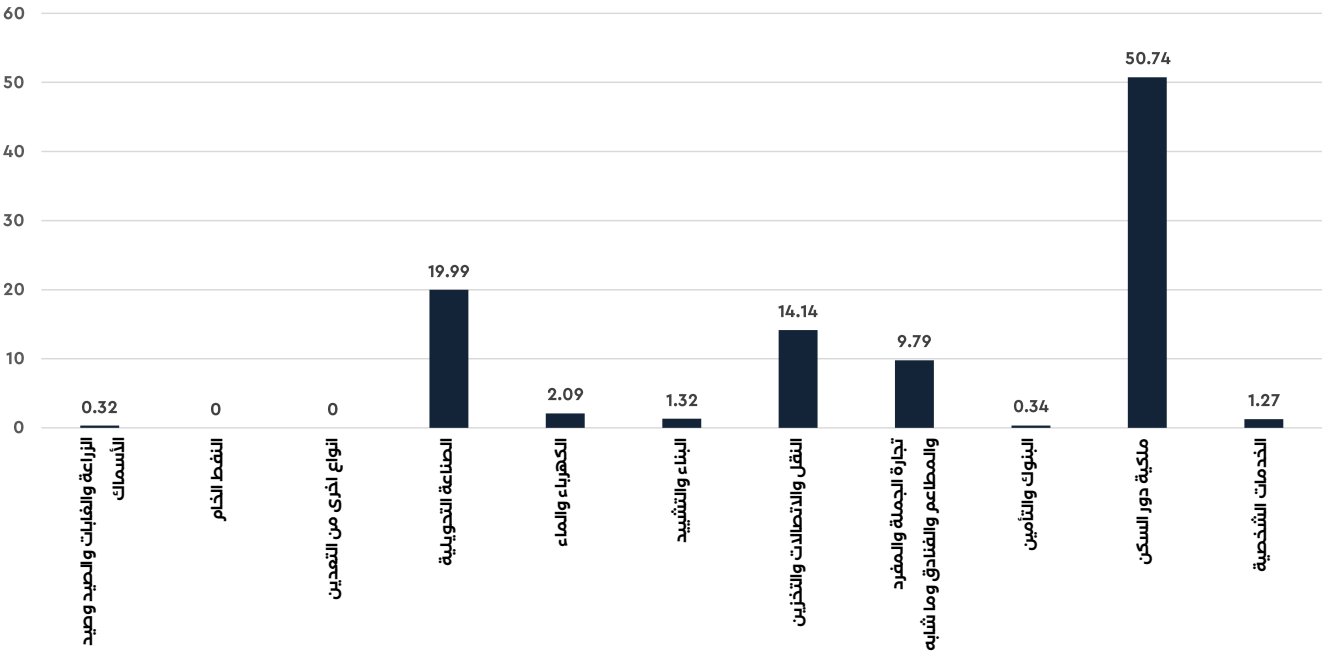

مصدر البيانات: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2019

مقارنة الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت والأهمية النسبية لتخصصات المقبولين في التعليم العالي في العراق لسنة 2019.

بالرغم من عدم وجود سياسة معلنة للتعليم العالي أو للاستثمار في العراق، إلا أنه بالإمكان الوقوف على سياسة التعليم وسياسة الاستثمار في العراق من خلال المقارنة بين الأهمية النسبية لمجالات الاستثمار (بوصفها تمثل السياسة الاستثمارية للحكومة) من جهة، والأهمية النسبية لتخصصات المقبولين في التعليم العالي (بوصفها تمثل السياسة التعليمية للحكومة) من جهة ثانية. إذ يتضح من خلال الشكل (9) ما يأتي:

1- يحظى قطاع النفط والتعدين بما يعادل 43% من التكوين الرأسمالي الثابت بينما نسبة المقبولين في تخصصات ذات صلة بنشاط النفط والتعدين (مثل هندسة النفط، والإدارة الصناعية للنفط) قريبة جدا من الصفر، في الوقت الذي يمكن لقطاع النفط والتعدين أن يستفيد من مخرجات التعليم العالي بشكل كبير جدا ويوفر عملة صعبة للبلد بدل أن تذهب للشركات والخبرات الأجنبية.

2- يشكل المقبولون في قطاعات الصحة والتعليم ما نسبته 42% من المقبولين في التعليم العالي لسنة 2019 بينما لا يتعدى التكوين الرأسمالي في قطاع الخدمات العامة الذي يشمل الخدمات الصحية والتعليم وغيرها ما نسبته 16% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهذا حتما سينعكس على سلبا إنتاجية الأفراد العاملين في هذه القطاعات الذين يتكدسون في المؤسسات الصحية والتعليمية مع قلة التجهيزات والأصول التي يحتاجونها للقيام بمسؤولياتهم بشكل كفوء ومنتج.

3- يشكل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعات التحويلية ما نسبته 6% فقط بينما، تبلغ نسبة المقبولين في التخصصات الهندسية والتقنية التي يمكن أن تعمل في هذا القطاع 17%، وهذا يعني وجود فائض من المهندسين والتقنيين لا يتم توظيفهم واستثمارهم في مجالات تخصصهم المهني.

4- يشكل المقبولون في تخصصات الإدارة والاقتصاد ما نسبته 11% من إجمالي المقبولين في التعليم العالي سنة 2019 في العراق بينما نجد أن القطاعات المناسبة لخريجي هذه التخصصات مثل البنوك والتأمين والتجارة والسياحة لا يزيد التكوين الرأسمالي الثابت فيها عن 3% من القيمة الإجمالية، وهذا يولد فائضا كبيرا في حاملي شهادات الإدارة والاقتصاد عن حاجة الاستثمار المحلي.

5- يلاحظ وجود ضعف كبير في تكوين رأس المال المادي والبشري في قطاعات استراتيجية مثل قطاع الزراعة، فبالرغم من الموارد الزراعية الكبيرة في البلد إلا أن تكوين رأس المال الثابت في قطاع الزراعة لا يزيد عن 1% من القيمة الإجمالية، ونسبة المقبولين في التخصصات التي تخدم هذا القطاع لا يتجاوز 4%، ما يؤدي إلى تدهور هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، نظرا لعزوف رؤوس الأموال المادية والبشرية عن الاستثمار فيه.

6- إن ما نسبته 24% من المقبولين في التعليم العالي سنة 2019 منخرطون في مجالات العلوم الصرفة والعلوم الإنسانية، ومثل هذه التخصصات لا سيما العلوم الإنسانية يصعب توظيفها في مشاريع استثمارية خاصة، لأن نتاجات هذه التخصصات تخص المجتمع بشكل عام، وعوائدها ذات طبيعة اجتماعية عامة. إذ يمكن للمتخرجين من تخصصات العلوم الصرفة والإنسانية الانخراط في أنشطة بحثية محضة، ويمكن استثمار هذه التخصصات من قبل مراكز البحوث والدراسات التي تدرس جوانب مهمة بالنسبة للمجتمع، لكنها قد لا تكون مهمة من وجهة نظر المشاريع الاستثمارية الخاصة، لذا فإن قلة مراكز البحوث والدراسات وضعف الأنشطة البحثية يؤدي إلى عدم الاستفادة من المتخرجين من تخصصات العلوم الصرفة والإنسانية.

الشكل (9 - أ): الاهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لسنة 2019

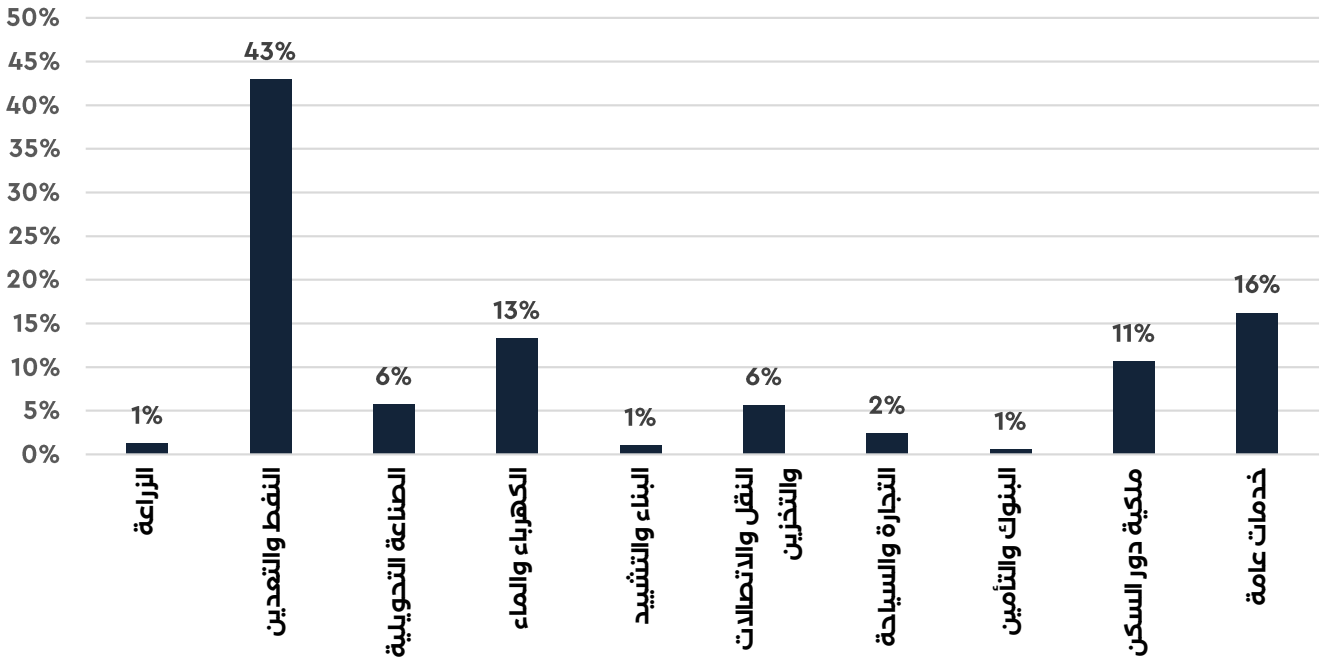

مصدر البيانات: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2019

الشكل (9 - ب): الأهمية النسبية للتخصصات المهنية للمقبولين في التعليم العالي في العراق لسنة 2019

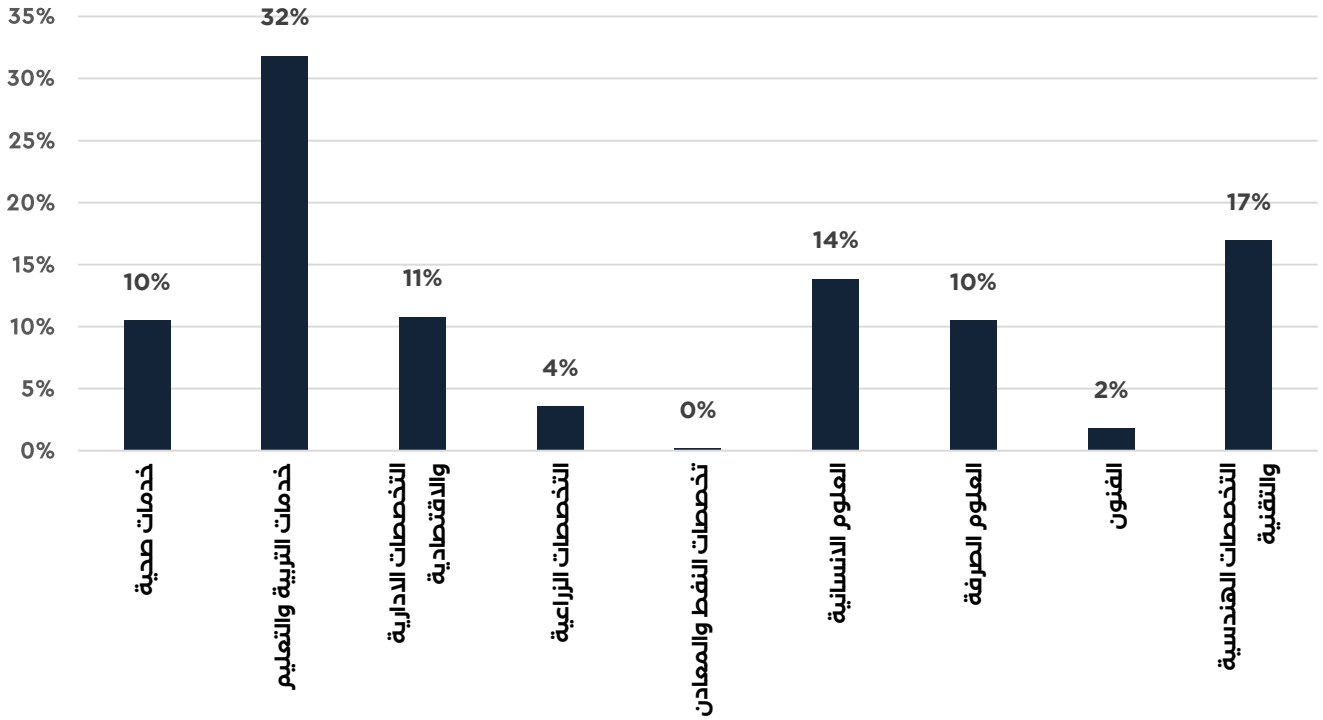

مصدر البيانات: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الإجتماعي والتربوي 2021، لتعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2019/2022

تشمل المهن المرتبط بالخدمات الصحية كليات الطب وطب الاسنان والتمريض والكليات التقنية الطبية، أما الكليات المرتبطة بخدمات التربية والتعليم فتشمل كليات التربية بمختلف التخصصات، وتشمل التخصصات الإدارية والاقتصادية كليات الإدارة والاقتصاد والسياحة واقتصاديات الأعمال والكليات والمعاهد التقنية الإدارية، وتشمل التخصصات الهندسية والتقنية كليات الهندسة والكليات والمعاهد التقنية بمختلف التخصصات باستثناء الزراعة والنفط، وتشمل العلوم الإنسانية كليات القانون والآداب واللغات والعلوم السياسية والإعلام والآثار والعلوم الإسلامية، وتشمل العلوم الصرفة كليات العلوم بمختلف التخصصات، وتشمل الفنون كليات الفنون، أما تخصصات النفط والمعادن فتشمل هندسة النفط والإدارة الصناعية النفطية، وأخيرا تشمل التخصصات الزراعية كليات الزراعة والهندسة الزراعية والطب البيطري، حيث تم حساب الأهمية النسبية للتخصصات المذكورة من خلال أخذ مجموع الطلبة المقبولين للعام الدراسي 2019/2020 في الكليات ضمن ذلك التخصص في 35 جامعة حكومية في محافظات العراق باستثناء إقليم كردستان، وقسمة مجموع الطلبة المقبولين ضمن كل تخصص على عدد الطلبة المقبولين في جميع التخصصات المذكورة.

الاستنتاجات

1. إن وجود تأثير إيجابي معنوي للتعليم في الاستثمار المحلي يؤكد فرضية البحث في أن للتعليم تأثيران في النمو الاقتصادي الأول التأثير المباشرة الذي تطرقت له النظريات الاقتصادية الجزئية والكلية والمتمثل في رفع إنتاجية الأيدي العاملة، والثاني التأثير غير المباشر والذي اغفلته النظريات والدراسات التطبيقية والمتمثل في أن التعليم يحفز الاستثمار في رأس المال المادي وبالتالي يزيد من معدل النمو الاقتصادي.

2. كما أن التعليم يؤثر في الاستثمار المحلي، فإن الاستثمار المحلي يؤثر في التعليم فالعلاقة بين التعليم والاستثمار المحلي علاقة ديناميكية متواصلة عبر الزمن.

3. إن تأثير التعليم في الاستثمار المحلي يتطلب وجود اتجاه واضح ومستقر في مؤشرات الاستثمار تسمح لراس المال البشري باتخاذ القرار السليم لاختيار مجال التخصص العلمي المناسب للحصول على عائد مجزي.

4. إن التعليم يساهم في اكتشاف فرص الاستثمار واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

5. إن قرار الاستثمار المحلي يعتمد بشكل أو بآخر على توفر الأيدي العاملة ذات التأهيل العلمي المناسب لنجاح الاستثمار، وبخلافه قد يفشل الاستثمار بسبب قلة الخبرات والكفاءات المطلوبة.

6. إن تأثير التعليم في الاستثمار يتطلب تحقيق توافق بين السياسات التعليمية والسياسات الاستثمارية في البلد، لا سيما في البلدان التي تتولى فيها الحكومة رسم سياسات الاستثمار والتعليم مثل العراق.

7. إن وجود فائض في مخرجات التعليم العالي في بعض التخصصات ووجود عجز في تخصصات أخرى هو مؤشر واضح على وجود خلل التوافق بين سياسات الاستثمار والتعليم في ذلك البلد.

8. إن الاقبال على تخصصات محدودة من قبل المتخرجين من التعليم الثانوي مثل التخصصات الطبية والتربوية سببه ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي في تلك القطاعات مقارنة بقطاعات أخرى.

9. إن ضعف الاستثمار في قطاعات محددة قد يكون سببا لانخفاض نسب الملتحقين في التخصصات العلمية المتعلقة بذلك القطاع كما هي الحال في قطاع الزراعة والتخصصات العلمية الزراعية في العراق.

10. إن احتكار الدولة لقطاعات إنتاجية معينة لا يقتصر على تكوين رأس المال المادي بل يمتد إلى احتكار تكوين رأس المال البشري، كما هي الحال في قطاع النفط الخام في العراق.

التوصيات والمقترحات:

1- على وزارة التخطيط العراقية أن تحقق التوافق والانسجام بين خطط قبول الطلبة في الكليات الحكومية وخطط الاستثمار المحلية بما يضمن استثمارا كفوء لرأس المال المادي والبشري في البلد.

2- مراعاة الفرص الاستثمارية في مختلف مناطق العراق في رسم سياسات التعليم، فمثلا العمل على فتح كليات للزراعة في المناطق التي تتوفر فيها فرص للاستثمار الزراعي وهذا ينطبق على جميع المناطق الريفية في محافظات العراق، أو فتح كليات لهندسة النفط في المحافظات التي فيها حقول نفط.

3- مراعاة فرص استثمار رأس المال البشري للأفراد المتقدمين للتعليم العالي وعدم الاكتفاء بمعدل بوصفه معيار للقبول في الكليات، إذ يمكن إعطاء افضلية لقبول الطلبة المنحدرين من أسر فلاحية للقبول في كليات الزراعة، أو إعطاء أفضلية للطلبة الذين لديهم خبرة عملية في مجال معين للقبول في الكليات ذات العلاقة بخبرتهم العملية.

4- دعم الطلبة المتخرجين من مختلف التخصصات العلمية للعمل في مجالات تتوافق مع تخصصاتهم العلمية، وتقديم التسهيلات المادية والمالية والتدريبية للعمل في مؤسسات ضمن القطاع العام أو الخاص أو فتح مشاريع جديدة لاستثمار المتخرجين الجدد ضمن مجالات توافق تخصصاتهم العلمية.

5- تشجيع الفرص الاستثمارية للمشاريع التي توظف أكبر عدد من المتخرجين من التعليم الجامعي في مجالات توافق تخصصاتهم العلمية، والتقديم الدعم المالي والخدمي لها.

EAST GATE
ECONOMIC RESEARCH
& MARKET STUDIES

بوابة الشرق
للابحاث الاقتصادية
ودراسات السوق

www.egciraq.org
@egciraq
+964 771 878 5050
info@egciraq.org